

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

Illicit financial exploitation of electronic media

مهداوي حنان *

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين

دباغين سطيف

h.mahdaoui@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 15 - 08 - 2026 تاريخ قبول المقال: 00 - 00 - 2026 تاريخ نشر المقال: 22 - 09 - 2026

الملخص:

أدى تطور كل من التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية إلى سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وهو ما دفع مبيضي الأموال إلى استغلال هذا التطور لإضفاء صفة المشروعية على الأموال غير المشروعة إلا أن تقشي هذا الاستغلال غير المشروع للوسائط الإلكترونية دفع الدول إلى ضرورة التصدي له من خلال تعديل النصوص القانونية واستحداث أجهزة تتكفل بمكافحة عمليات تبييض الأموال بما يتلاءم مع هذا التطور الحاصل على مستوى قنوات الدفع والصرف وانتقال رؤوس الأموال. **الكلمات المفتاحية:** استغلال غير مشروع، تجارة الكترونية، تحويل الكتروني، مكافحة.

Abstract: The development of both electronic commerce and electronic banking contributed to the ease of capital movement across different countries, which prompted money launderers to exploit this development to give legitimacy to illegal fund, but the spread of this illegal exploitation of electronic media prompted countries to the need to address this crime and this was embodied by amending legal texts and developing devices to combat money laundering operations in line with this development taking place at the level of payment and exchange channels and the transfer of capital.

Keywords: Illicit exploitation, electronic commerce, electronic transfer, combating.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

المقدمة:

تستغل التكنولوجيا الحديثة في عدة مجالات وقطاعات، لكن للأسف أصبحت في الآونة الأخيرة ملجأ لعصابات الأموال التي استغلت مختلف الوسائط الإلكترونية استغلالا ماليا غير مشروع لتبييض الأموال الناتجة عن مصادر غير مشروعة.

تعرف جريمة تبييض الأموال بأنها إضفاء للمشروعية على الأموال غير المشروعة المتحصل عليها من طرف عصابات الأموال من خلال ممارساتها المخالفة للقانون أصلا، ويتحقق ذلك بوسائل تخفي مصادرها الحقيقية، بحيث يصبح بالإمكان مستقبلا التعامل بهذه الأموال على أساس من المشروعية¹.

والواقع أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والسرية التي توفرها أدى إلى انتشار الجريمة الإلكترونية في مختلف المجالات والميادين ومن بينها جريمة تبييض الأموال التي تأثرت بالتطور التكنولوجي، وأصبحت تتم بشكل إلكتروني²، حيث تعد شبكة الانترنت المجال الخصب لمحترفي الجريمة الإلكترونية، أين تعتمد عصابات الإجرام المعلوماتي إلى استخدام هذه الوسيلة للقيام بمختلف الجرائم، وذلك راجع إلى أن استخدام هذه الشبكة قد يصعب معه تعقب هؤلاء المجرمين وكذلك إقامة الدليل الذي يثبت إدانتهم، وتعرف عمليات غسيل الأموال التي تتم عبر الانترنت بأنها إظهار الأموال الناتجة عن جرائم متعلقة بالتجارة غير المشروعة كالمخدرات والإرهاب وغيرها واستخدامها عبر الانترنت كوسيلة لإخفاء مصدرها غير المشروع³.

ونظرا للارتفاع المتزايد لجرائم تبييض الأموال الكترونيا والآثار السلبية التي تلحقها بالاقتصاد الوطني والدولي خاصة أمام صعوبة الترصدها كونها ترتكب بطريقة الكترونية بالاعتماد على شبكة الانترنت التي لا تعرف الحدود الإقليمية للدول، اتجهت مختلف دول العالم إلى البحث عن الآليات والإجراءات اللازمة لمواجهتها.

ومما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم الوسائط الإلكترونية بمختلف أشكالها في انتشار جريمة تبييض الأموال؟ وما هي الآليات الكفيلة بمواجهتها؟

¹ - مجاهدي إبراهيم، الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، ص14.

² - بومناد هاجرة، تبييض الأموال الكترونيا واستراتيجية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مواجهتها، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد5، العدد2، 2020، ص63.

³ - بن نقي سفيان، جريمة غسيل الأموال بين الوسائط الإلكترونية والنصوص التجريبية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد2، 2021، ص157.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

نجيب على هذه الإشكالية من خلال مبحثين رئيسيين، نخصص المبحث الأول لدراسة دور الوسائط الإلكترونية في انتشار جريمة تبييض الأموال، والمبحث الثاني لدراسة آليات مواجهة الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية.

المبحث الأول: دور الوسائط الإلكترونية في انتشار الاستغلال المالي غير المشروع

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتطوير مختلف جوانب القطاع المالي والمصرفي لا سيما ما يتعلق بوسائل وقنوات الدفع الإلكترونية كبطاقات الدفع بجميع أنواعها، الشيكات الإلكترونية، أجهزة الصراف الآلية، إضافة إلى التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، انتشار النقود الإلكترونية⁴، وهو ما تم استغلاله في عمليات تبييض الأموال من خلال طرق مختلفة نتناولها بالدراسة في هذه الجزئية من ورقتنا البحثية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب استخدام الوسائط الإلكترونية في الاستغلال المالي غير المشروع

تمثل التغيرات التكنولوجية المتسارعة أحد أهم أسباب انتشار عمليات تبييض الأموال لا سيما من خلال ما تتيحه القطاعات المالية والمصرفية في هذا الخصوص، حيث يعتبر التطور الواسع في مجال ارتباط هذه المؤسسات ببعضها البعض أحد أهم أسباب اتصال الأسواق المالية دولياً⁵.

فالأليات والتقنيات المتطورة والوسائل الإلكترونية الحديثة تعتبر حلا فعالا أمام الأشخاص الذين يرغبون في إضفاء المشروعية على الأموال غير المشروعة، ويتحقق ذلك من خلال القيام بأنشطة مخالفة للقانون، عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على اختلاف أشكالها لتنفيذ مخططاتهم المتعلقة بتبييض الأموال، ومما لا شك فيه أن انتشار استخدام الانترنت وتطبيقاتها المختلفة يساعد مبيضي الأموال في التغلب على أكبر عقبة تواجههم وهي النقل المادي للمبالغ النقدية الكبيرة وسهولة التعرف على مصادرها المتأتية منها، وذلك من خلال استغلال مختلف الوسائط الإلكترونية لا سيما المالية والمصرفية منها، لذلك يقوم هؤلاء المبيضين بنقل وتحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة غير مشروعة عبر تلك النظم

⁴ - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية، ديسمبر، مملكة البحرين، 2017، ص 16، 17.

⁵ - نسيمه أمال حيفري، جريمة تبييض الأموال في ظل البيئة الإلكترونية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، جوان 2018، ص 261.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

الإلكترونية، وهو ما نتج عنه إقبال واسع في استخدام الوسائل الإلكترونية من قبل العصابات المتخصصة في تبييض الأموال⁶.

كما أن تنوع الأدوات المالية المستحدثة في نقل وتحويل الأموال مثل استخدام شبكات الصراف الآلي في المصارف واستخدام النقود الرقمية يساعد كذلك في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة وعائداتها ، فالنظام الذي تقوم عليه النقود الإلكترونية ومختلف المعاملات المالية والمصرفية المرتبطة بها تعتمد على التشفير والأرقام السرية، وتمر بالعديد من الإجراءات قبل أن تدخل إلى النظام الاقتصادي لدولة معينة، كما تمر عبر المؤسسات المصرفية لدولة التي تساهم بدورها في إدخالها في مختلف الأنشطة الاستثمارية سواء لنفس الدولة أو لدول أخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى صعوبة اكتشاف مصادر هذه الأموال من قبل الجهات المختصة⁷.

ومما لا شك فيه أن التطورات العلمية التي شهدها العالم لم تقتصر على الوظائف الإيجابية للتقنيات الحديثة، وإنما ترتب عنها كذلك آثار سلبية تمثلت أهمها في انتشار الجريمة محليا وإقليميا ودوليا، فبعد تفجر ثورة الاتصالات طور مبيضو الأموال وسائل جديدة لتنفيذ مخططاتهم مستفيدين من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالانترنت، كما يعتمدون كذلك على مختلف العمليات المصرفية الإلكترونية التي تساعد في إخفاء مصادر الأموال كالتحويل الإلكتروني بدلا من الاعتماد على الودائع النقدية والسحب النقدي عن طريق أجهزة الصراف الآلي وغيرها من الوسائل المصرفية الحديثة⁸.

ويمكن تلخيص أهم العوامل المؤدية لاستغلال الوسائط الإلكترونية في جريمة تبييض الأموال في⁹:

-تبسيط وتسهيل تحقيق مختلف المعاملات المالية مع اختصار الجهد والوقت، حيث أصبح بالإمكان تحويل ودفع الأموال، والقيام بعمليات البيع والشراء من خلال استغلال التكنولوجيا المتطورة في مجال المعاملات المالية المصرفية .

⁶ - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرجع السابق، ص31.

⁷ - نادية عبد الرحيم تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص 123.

⁸ - نفس المرجع ص306.

⁹ - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرجع السابق، ص31.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

- استغلال التكنولوجيا في اختصار المسافات، حيث أصبح بالإمكان تنفيذ مختلف المعاملات المالية والمصرفية عن بعد دون الحاجة إلى التنقل إلى أي مؤسسة مصرفية أو مالية ومن أي مكان في العالم، وهو ما يوفر تجنب التعامل المباشر مع موظفي ومسيري هذه المؤسسات.
- إمكانية اعتماد فكرة النيابة في تنفيذ مختلف المعاملات المالية والمصرفية، فينوب شخص أو عدة أشخاص عن الشخص الأصلي عند القيام بعمليات التحويل أو الدفع أو البيع أو الشراء وغيرها من المعاملات المالية التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية.
- تحقيق الحماية للبيانات الشخصية لأطراف المعاملات المالية من خلال الاعتماد على نظام السرية والتشفير، والذي يختلف باختلاف الطرق الإلكترونية المستخدمة.
- استغلال الوسائط الإلكترونية في إمكانية تنفيذ المعاملات المالية باستخدام أسماء صورية وحسابات وهمية وهو ما يحول دون التعرف على الهوية الحقيقية للمستخدم الفعلي.

المطلب الثاني: طرق استغلال الوسائط الإلكترونية في تبييض الأموال

يمكن القول أن تطور مختلف الوسائط الإلكترونية أدى بالنتيجة إلى تطور الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وهو ما ترتب عنه استغلال هذه الوسائط بطرق مختلفة ومتعددة لا يمكن حصرها لتنفيذ العمليات المرتبطة بتبييض الأموال¹⁰، لذلك نحاول عرض أهم هذه الآليات وذلك على النحو التالي:

أولاً: التحويلات الإلكترونية للأموال

تعد التحويلات المالية من أهم الأساليب التي يعتمد عليها مبيضو الأموال نظراً لسرعة وسرية إجراءاتها¹¹، وتتعدد طرق التحويل الإلكتروني للأموال، حيث يمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى الاعتماد المستندي الإلكتروني، بنوك الانترنت (البنوك الإلكترونية)، البطاقات الذكية، بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية، البورصات الإلكترونية.

¹⁰ - مهدي كمال، باخويا دريس، دور الوسائط الإلكترونية في انتشار جرائم تبييض الأموال وآليات مكافحتها، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 174.

¹¹ - بومناد هاجرة، المرجع السابق، ص 73.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

1- الاعتماد المستندي الإلكتروني: يتم تنفيذ الاعتماد المستندي الإلكتروني بواسطة مستندات الكترونية تقوم مقام المستندات الورقية، ويعتبر التعامل به من أخطر الوسائل المستخدمة في مجال تبييض الأموال فمبلغ المعاملة التجارية الدولية يتم الوفاء به في نظام الاعتماد المستندي الإلكتروني بطريقة الكترونية من البنك الفاتح للاعتماد إلى المستفيد منه بواسطة أحد أنظمة النقل الإلكتروني للأموال، الأمر الذي جعل عملية التحويل الإلكتروني للأموال الطريقة المثالية التي يلجأ إليها مبيضو الأموال لإضفاء المشروعية من خلالها، وذلك للمزايا التي يتيحها هذا الأسلوب التكنولوجي الحديث خاصة منها السرعة الكبيرة في إجراء العمليات □□.

2- البنوك الإلكترونية: يتم اللجوء إلى هذا النوع من البنوك من طرف مرتكبي جريمة تبييض الأموال كونها توفر لهم أسهل وأسرع وأمن وسيلة لنقل أموالهم غير المشروعة مهما كانت قيمتها وإلى أي مكان في العالم دون أن يكتشف أمرهم نظرا لما توفره هذه الوسيلة من سرية لضمان ثقة زبائنهم ومتعاملينهم عبر العالم، إضافة إلى أن المتعامل مع البنك يبقى مجهول الهوية نظرا لأن التعامل معه يتم بناء على رمز سري لا يمكن كشف هوية صاحبه مما يشجع هؤلاء المجرمين على التعامل بهذا الوسيط الإلكتروني¹³.

3- البطاقات الذكية : إن استخدام هذا النوع من البطاقات يثير إشكالا يتعلق بالخطورة الناتجة عن إمكانية تخزين مبالغ مالية كبيرة جدا والاحتفاظ بها على شريحة البطاقة الذكية، ثم إمكانية نقلها بطريقة الكترونية سهلة دون وساطة أو تدخل من البنك، فالبطاقة الذكية تتيح لمالكها إمكانية الاحتفاظ بالنقود والتصرف فيها في أي وقت ودون أي قيد¹⁴، ونظرا لأن نظام عمل هذه البطاقة يتحقق دون تدخل أي بنك فإنه يبقى بعيدا عن أية رقابة أو تدخل، وهو مكن خطورة هذه التقنية مما يجعلها محط إقبال من طرف محترفي غسيل الأموال¹⁵.

4-بطاقات الائتمان: تتم عملية تبييض الأموال عن طريق بطاقات الائتمان بصفة أساسية من خلال إدخال الأموال غير المشروعة في الأوساط المالية دون إمكانية كشف مصدرها الحقيقي، حيث أن المنظمات الإجرامية القائمة على عمليات تبييض الأموال قد اتجهت إلى استغلال هذه البطاقات بهدف الدخول إلى

¹² ليندة عبد الله، تبيض الأموال عن طريق الاعتماد المستندي الإلكتروني، مداخلة منشورة ضمن كتاب أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر، الجرائم الإلكترونية، طرابلس، لبنان، - 24 - 25 مارس 2017، ص180

¹³ - نسيمه أمال حيفري، المرجع نفسه، ص257.

¹⁴ - نسيمه أمال حيفري، المرجع السابق، ص176.

¹⁵ - بن تركي ليلي، المرجع السابق، ص310.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

عالم يتيح لها إجراء التحويلات المالية بطريقة آمنة وسريعة للغاية، فبطاقات الائتمان تتميز بسهولة ويسر في عمليات الإيداع والسحب في أي مكان في العالم مما يجعلها من أنسب الوسائل لتحويل الأموال القذرة إلى أموال تتصف بالشرعية وذلك بضخها في المجال المصرفي¹⁶.

5- الشيكات الإلكترونية: إن نظام الشيكات الإلكترونية يعتمد أساسا على استغلال مختلف الوسائط الإلكترونية للانتقال من فكرة الشيكات الورقية التقليدية إلى فكرة جديدة ومختلفة هي فكرة الشيكات الإلكترونية¹⁷، وحاليا تتجه معظم الدول إلى تبني هذا النظام الحديث نظرا لسهولة وسرعة التعامل من خلاله، فهو لا يحتاج سوى لحساب للعميل لدى البنك وبرنامج تصفح، يقوم هذا النظام مقام نظام بطاقات الائتمان ويعوضه، و مما لا شك فيه أن الشيك الإلكتروني يعتبر إحدى الطرق الإلكترونية التي يستغلها مبيضو الأموال في تنفيذ جرائمهم، حيث يعتمدون في ذلك على الوسائط الإلكترونية التي يقوم عليها نظام الشيك الإلكتروني وهي الحساب الإلكتروني وشبكة الانترنت مما يساعد على استعماله وتداوله في مختلف المعاملات المالية والتجارية بشكل يخفي المصدر الحقيقي للأموال المسحوبة وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى إضفاء نوع من المشروعية على هذه الأموال¹⁸.

6- البورصة الإلكترونية: تعد البورصة سوقا يلتقي فيه كل من البائع والمشتري لإتمام عملية تبادل معينة، فنشاط البورصة يتسع ليشمل كافة أنواع المعاملات والأنشطة التي تشبع حاجات المتعاملين وتلبي رغباتهم، وفي ظل نمو أسواق المال الدولية، تم البدء باستخدام البورصات الإلكترونية، وأصبح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول أكثر يسرا، وفي خضم هذه الثورة استفاد المجرمون من ثورة الاتصالات ومنتجاتها لا سيما شبكة الانترنت لتحويل نظام الحوالة المالية من استخدامه في دعم الأنشطة غير المشروعة مستغلين في ذلك التغطية التي يؤمنها هذا النظام باعتباره قائما على عدم ترك أوراق ومستندات لتعقب حركة تنقل واقتناء أثرها، مما يجعلهم مجهولين ويبقيهم خلف الستار¹⁹.

ثانيا: التجارة الإلكترونية وتبييض الأموال

¹⁶ - خالد محمد حامد الحامدي، غسيل الأموال في ضوء الإجماع المنظم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص80.

¹⁷ - خرياش جميلة، الشيك الإلكتروني أداة وفاء عن بعد في التجارة الإلكترونية، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2018، ص183.

¹⁸ - مهدي كمال، باخويا دريس، المرجع السابق، ص177.

¹⁹ - نسيم أمل حيفري، المرجع السابق، ص258.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

إن ممارسة التجارة الإلكترونية يحتاج إلى متطلبات معينة تتمثل أهمها في توافر وسائل الدفع المناسبة التي تتلاءم وطبيعة نشاط التجارة الإلكترونية، مثل البطاقات الذكية، الشيك الإلكتروني، بطاقات الائتمان، التحويل الإلكتروني...، فهذه الأخيرة تعتبر مطلبا أساسيا لممارسة التجارة الإلكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث ظهرت أنظمة الدفع الإلكترونية مع ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تزدهر في عصر الرقمنة دون استعمال وسائل الدفع الإلكترونية، فهي وسائل تم استحداثها لتكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية²⁰، وبالتالي تمثل التجارة الإلكترونية المجال الخصب لمختلف التحويلات الإلكترونية للأموال والتي سبق وأشرنا إليها.

والتجارة الإلكترونية لم تسلم مثلها مثل التجارة التقليدية من مختلف السلوكات الإجرامية الماسة بنزاهتها ومصادقيتها²¹.

وبالتالي يمكن القول أن تبييض الأموال يرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف ممارسات التجارة الإلكترونية، فهذه الأخيرة تعتمد على الوسائط الإلكترونية بمختلف أنواعها كوسائل الدفع الإلكترونية، المواقع الإلكترونية التي تعرض مختلف السلع والخدمات، البرامج الإلكترونية المثبتة على المواقع لتنفيذ مختلف المعاملات دون تدخل العنصر البشري، وهو ما يؤدي إلى خلق نشاط تجاري حقيقي لكن الكتروني في مختلف جوانبه يتسم بالسرعة وسهولة الإبرام، أي بعيدا عن الممارسات التجارية التقليدية التي كانت تعتمد على الحضور المادي للأطراف وللعملة (النقود) ، وهو ما من شأنه أن يساعد مبيضي الأموال في توظيف أموالهم عبر هذه الممارسات الإلكترونية من خلال استغلال ما تتيحه وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة من سرعة وأمان في تنفيذ مختلف المعاملات التجارية دون الخضوع لأي رقابة قانونية أو إدارية.

المبحث الثاني: آليات مواجهة الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

تطورت أساليب دمج الأموال القذرة المتأتية من تجارة المخدرات والأسلحة والتهريب وغيرها مع تطور الأنظمة الاقتصادية، وازدادت بذلك التداعيات السلبية لهذه الظاهرة على اقتصاديات البلدان وامتدت إلى الجوانب الاجتماعية وساهمت في تفشي حدة الفساد وهو ما دفع بالمجتمع الدولي إلى تجريم هذه الظاهرة،

²⁰ - فارح عائشة، التنظيم القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية حتمية أساسية لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 3، 2021، ص225، 226.

²¹ - عبد الحليم بن بادة، التنظيم القانوني لمتطلبات التجارة الإلكترونية وصور حمايتها الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص698.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

وحت الدول على تجريمها في التشريعات الداخلية، وهذا ما فعلته الجزائر حيث جرمت هذه الظاهرة المعروفة بتبييض الأموال وقامت بتحديث النصوص بما يتلاءم مع فحوى الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها، كما قامت باستحداث هيئات متخصصة لمحاربة هذه الظاهرة لا سيما على مستوى البنوك والمؤسسات المالية التي أصبحت الوجهة الأولى لمببضي الأموال وذلك لاعتمادها على أحدث الطرق والتكنولوجيا التي تمكن من نقل الأموال ما سهل وساعد في تنامي حدة هذه الجريمة²²، وفيما يلي نحاول تفصيل أهم الآليات التشريعية والمؤسسية المعتمدة لمكافحة جريمة تبيض الأموال لا سيما التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: النصوص القانونية المكرسة لمكافحة الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

على غرار التشريعات المقارنة تسعى الجزائر إلى مواجهة جرائم الأموال من خلال العمل على دعم المنظومة القانونية الجزائرية بمختلف النصوص القانونية التي تهدف إلى محاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها، فبالإضافة إلى تجريم عمليات غسل الأموال بمختلف أنواعها ضمن قانون العقوبات تصدى المشرع الجزائري لهذه الجريمة ضمن نصوص خاصة أملت التطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، حيث أصبحت هذه الجريمة أكثر تعقيدا مما تطلب ضرورة إصدار نصوص خاصة بها²³، وتتمثل أهم النصوص القانونية التي واجه من خلالها المشرع الجزائري مسألة الاستغلال المالي للوسائط الإلكترونية في قانون العقوبات الذي تضمن تجريم ومعاقبة الأفعال التي تشكل تبييضا للأموال بموجب القانون 04-15²⁴ الذي يعدل ويتمم الأمر 66-155 المتضمن قانون العقوبات²⁵.

²² - عبد الله لعويجي، آليات مكافحة جريمة تبيض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019، ص 187.

²³ - بن تالي الشارف، محمد بواط، الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب في التشريع الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 254، 255.

²⁴ - القانون 04-15 يعدل ويتمم الأمر 66-155، مؤرخ في 2004/11/10 ج.ر. عدد 71 لسنة 2004.

²⁵ - راجع القسم السادس مكرر بعنوان تبيض الأموال، المواد من 389 إلى 389 مكرر 7.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

وحتى يدعم المشرع تدابير وإجراءات مكافحة الجرائم المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 05-01²⁶ المتعلق بتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب وتمويلهما، تضمن مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى مواجهة هذه الجريمة بمختلف أشكالها.

في إطار سعي المشرع الجزائري لمكافحة جريمة تبييض الأموال بصفة خاصة وجرائم الفساد بصفة عامة قام بإصدار القانون 06-01²⁷ المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام التي تهدف كذلك إلى مواجهة جريمة تبييض الأموال.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية المكرسة لمواجهة الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

نتيجة لتصديق الجزائر على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، عملت على ضرورة إيجاد آليات تساعد في محاربة هذه الجرائم من الناحية التنظيمية، وتجسد ذلك من خلال دور البنوك والمؤسسات المالية، خلية الاستعلام المالي في مكافحة تبييض الأموال²⁸.

يظهر دور البنوك والمؤسسات المالية من خلال:

-تشديد الرقابة على دفع مبالغ مالية كبيرة²⁹، التأكد من هوية الزبائن³⁰، الاستعلام حول العمليات المالية المعقدة³¹، الاحتفاظ بالوثائق³²، تطوير الممارسات والبرامج الداخلية المصرفية³³، مراقبة العمليات المتعلقة بتحويل الأموال إلكترونياً³⁴.

²⁶ - القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06/2/2005، المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، ج.ر عدد 11 لسنة 2005.

²⁷ - القانون 06-01 مؤرخ في 08/03/2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر 14 لسنة 2006.

²⁸ بوجحفة رشيدة، جهود الدولة العربية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الجزائر نموذجاً، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 131، 132.

²⁹ - المادة 06 و 07 من القانون 05-01، المادة 05 من النظام 05-05 مؤرخ في 15/12/2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، ج.ر 26 لسنة 2005.

³⁰ - المادة 07 من القانون 05-01.

³¹ - المادة 10 منه.

³² - المواد 07، 10، 14 من القانون 05-01.

³³ - عبد الله لعويجي، المرجع السابق، ص 195.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

كما تلعب خلية معالجة الاستعلام المالي في مواجهة الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية دورا مهما، وتعتبر من أهم المؤسسات المكلفة بمكافحة تبييض الأموال على المستوى الوطني³⁵، وبناء على نصوص المواد 4، 5، 6، 8 من المرسوم التنفيذي 02-127 المتضمن إنشاء الخلية، ونصوص المواد 15، 15 مكرر، 15 مكرر 1، 16، 17، 18 من القانون 05-01 فإن خلية الاستعلام المالي تختص ب:

- استلام تصريحات الاشتباه المرتبطة بعمليات تبييض الأموال المرسلّة إليها من الهيئات والأشخاص المعنيين بالإخطار بالشبهة.

- دراسة المعلومات التي ترد إليها من قبل السلطات المختصة وإعداد التقارير بخصوص هذه المعلومات بعد القيام بتحليلها، وذلك في إطار إخطارها بوجود شبهة حول تبييض الأموال بكل الوسائل والطرق قصد البحث عن المصدر غير المشروع للأموال المشبوهة، وفي إطار القيام بمهامها يمكن للخلية أن تطلب من السلطات المختصة تقديم أي معلومات إضافية تجدها ضرورية لممارسة مهامها.

- جمع البيانات والمعلومات التي تساعد في التحقيق حول المصادر الحقيقية للأموال التي كانت موضوع إخطار بالشبهة، والاستناد إلى هذه المعلومات لإعداد التقارير اللازمة والتي يمكن إرسالها إلى النيابة العامة لمواصلة التحقيقات إذا ارتأت أن الموضوع يستحق المتابعة الجزائية.

- اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة كالاعتراض بصفة تحفظية على تنفيذ أية عملية بنكية ضد أي خص طبيعي أو معنوي مشبوه بجرم تبييض الأموال.

- اقتراح النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بموضوع تبييض الأموال واتخاذ التدابير اللازمة التي تمكن من اكتشاف عمليات تبييض الأموال وتساعد في الوقاية منها، ويمكنها في هذا الخصوص أن تنفذ هذه المهام المتعلقة بأعمال الوقاية بالتعاون والتنسيق مع السلطات المختصة في مجال مكافحة جرائم تبييض الأموال.

³⁴ - ليندة عبد الله، المرجع السابق، ص183.

³⁵ - عبد الله لعويجي، المرجع السابق، ص195.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

إضافة إلى المهام السابقة والتي تتمحور حول مكافحة جريمة تبييض الأموال، تم توسيع مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وذلك بعد صدور القرار الوزاري المشترك لسنة 2022، حيث أضيفت لها عدة مهام يمكن تلخيصها على النحو التالي³⁶:

- العمل على ضبط مختلف المجالات والقطاعات التي تعتبر مجالا خصبا ومثاليا لتبييض الأموال، وكذا تحديد القطاعات التي تنخفض فيها احتمالات تبييض الأموال.
- العمل على وضع الإجراءات والاستراتيجيات المناسبة التي من شأنها خفض مخاطر استخدام التكنولوجيات الحديثة في تبييض الأموال في مجال الخدمات البنكية والمالية لا سيما منها الخدمات التي تستعمل بطاقات الدفع البنكية والبيع على شبكة الانترنت.
- اقتراح أي إجراء تشريعي أو تنظيمي أو إداري من شأنه تنظيم نشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- وضع قائمة جهات الرقابة على نشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- اقتراح أي إجراء تشريعي أو تنظيمي من شأنه تنظيم نشاط مقدمي خدمات تحويل الأموال من وإلى الخارج.

الخاتمة:

أدى التطور التكنولوجي في الآونة الأخيرة إلى تطور وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها وازدياد الإقبال على استخدامها، إضافة إلى التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية، كل هذه العوامل ساهمت في تقشي وتوسع جريمة تبييض الأموال، حيث استغل مبيضو الأموال ما تتيحه وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وممارسات التجارة الإلكترونية من سهولة ويسر في تحويل الأموال إلكترونيا وتنفيذ مختلف العمليات المالية لإضفاء صفة الشرعية على الأموال المتحصل عليها من مصادر غير مشروعة.

³⁶ - بوقصة إيمان، بدابرية يحيى، دور خلية الاستعلام المالي في مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الرابع، ديسمبر 2022، ص739، 740.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الإلكترونية

وتوصلنا من خلال ورقتنا البحثية إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

- تمثل التقنيات المتطورة المستخدمة في وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة والتطبيقات المختلفة للانترنت، وكذا تنوع الأدوات المالية المستحدثة في نقل وتحويل الأموال عاملا جاذبا لمباضي الأموال نظرا لما تتيحه من ضمان سرية وإخفاء لمصادر الأموال غير المشروعة، إضافة إلى سهولة ويسر تنفيذ مختلف المعاملات عن بعد ودون الحاجة إلى التنقل إلى البنوك والمؤسسات المالية.

- تعددت وتنوعت آليات ارتكاب جريمة تبييض الأموال عبر الوسائط الإلكترونية وذلك بسبب ما أفرزته الثورة التكنولوجية من تطور لمختلف وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وتتمثل أهم الأساليب المستغلة في تنفيذ عملية تبييض الأموال عبر الوسائط الإلكترونية في التحويل الإلكتروني للأموال والذي تتعدد طرق تنفيذه، حيث تتمثل أهم الأدوات المستخدمة في التحويل الإلكتروني للأموال في الاعتماد المستندي، بنوك الانترنت، البطاقات الذكية، بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية، البورصة الإلكترونية، وكلها أدوات يعتمدها مبيضو الأموال نظرا لسرية وسرعة إجراءاتها.

- إضافة إلى استغلال مختلف أدوات التحويل الإلكتروني للأموال في جرائم تبييض الأموال يعتمد مبيضو الأموال كذلك إلى استغلال مختلف ممارسات التجارة الإلكترونية لاضفاء الشرعية على الأموال الفذرة المتحصل عليها من مصادر غير مشروعة، خاصة وأن التجارة الإلكترونية لا يمكن أن تزدهر في عصر الرقمنة دون استعمال وسائل الدفع الإلكترونية، فهي وسائل تم استحداثها لتكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وهو ما جعل هذه الأخيرة محط أنظار المجرمين في مجال تبييض الأموال.

- أدى تفشي الفساد عامة وجريمة تبييض الأموال خاصة إلى ضرورة التصدي لها من طرف مختلف الدول، وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال تحديث النصوص القانونية بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في الأنظمة الاقتصادية ومفاهيم التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، إضافة إلى استحداث هيئات متخصصة لمحاربة هذه الظاهرة لا سيما على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.

- تتمثل أهم القوانين التي سعى من خلالها المشرع الجزائري إلى مكافحة جريمة تبييض الأموال عبر الوسائط الإلكترونية في القانون 04-15 المعدل والمتمم للامر 66-155 المتضمن قانون العقوبات، والذي تضمن أحكاما تجرم وتعاقب مختلف السلوكات التي تشكل تبييضا للأموال، القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الالكترونية

- أما عن الأجهزة التي تساهم في التصدي لجريمة تبييض الأموال ، فتتمثل أهمها في البنوك والمؤسسات المالية، خلية معالجة الاستعلام المالي، ويتحقق ذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي تنتهجها هذه الأجهزة لمواجهة جريمة تبييض الأموال.

وفي ختام ورقتنا البحثية نعرض أهم التوصيات التي يمكن أن تساعد في التصدي لجريمة تبييض الأموال عبر الوسائط الالكترونية:

-دعوة المشرع الجزائري إلى ضرورة تعديل مختلف القوانين بما يواكب التطور العلمي والقانوني في مجال مواجهة جريمة تبييض الأموال والاستفادة من تجارب الدول السبقة في هذا المجال.

- تفعيل الرقابة على الأنشطة الاقتصادية والمعاملات المالية الالكترونية خاصة ما يتعلق بسرعة انتقال رؤوس الأموال وضرورة تقييدها بنظام قانوني عبر مختلف مراحلها لتفادي استغلال الثغرات القانونية من قبل مبيضي الأموال وتضييق منافذ ارتكاب جرائم تبييض الأموال.

-تكريس التعاون وتأمين الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المالية ومختلف الأجهزة المكلفة بمكافحة جريمة تبييض الأموال بهدف تنسيق الجهود لتسهيل متابعة العمليات المشبوهة.

- التوعية بمختلف مخاطر تبييض الأموال لمختلف عمال وموظفي القطاع المصرفي، مع عقد دورات وتنظيم ورشات عمل بهدف تكوين كفاءات في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال عبر الوسائط الالكترونية وذلك من أجل تسهيل اكتشاف هذه الجرائم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- النصوص التشريعية

1- القانون 04-15 يعدل ويتمم الأمر 66-155، مؤرخ في 10/11/2004 ج.ر عدد 71 لسنة 2004.

2- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06/2/2005، المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ج.ر عدد 11 لسنة 2005.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائل الإلكترونية

3- القانون 06-01 مؤرخ في 08/03/2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر 14 لسنة 2006.

4- القانون 22-08، مؤرخ في 05/05/2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر عدد 32 لسنة 2022.

- النصوص التنظيمية

1- المرسوم التنفيذي 02-127 مؤرخ في 07/04/2002 يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، ج.ر عدد 23 لسنة 2002.

2- النظام 05-05 مؤرخ في 15/12/2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته، ج.ر 26 لسنة 2005.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- خالد محمد حامد الحامدي، غسيل الأموال في ضوء الإجراء المنظم، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2002، مصر.

2- عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

ثالثا: المقالات

1- بن بادة عبد الحليم ، التنظيم القانوني لمتطلبات التجارة الإلكترونية وصور حمايتها الجزائية في التشريع الجزائري والمقارن، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 6، العدد 2، 2020.

2- بن تالي الشارف، بواط محمد، الآليات القانونية لمكافحة جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في التشريع الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 2، 2019.

3- بن نقي سفيان، جريمة غسيل الأموال بين الوسائل الإلكترونية والنصوص التجريبية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2021.

4- بوجحفة رشيدة، جهود الدولة العربية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الجزائر نموذجا، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 4، العدد 2، 2019.

الاستغلال المالي غير المشروع للوسائط الالكترونية

- 5- بوقصة إيمان، بدايرية يحيى، دور خلية الاستعلام المالي في مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد 04، 2022.
- 6- بومناد هاجرة، تبييض الأموال الكترونيا واستراتيجية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مواجهتها، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2020.
- 7- لعويجي عبد الله، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019.
- 8- فارح عائشة، 2021، التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكترونية حتمية أساسية لتفعيل التجارة الالكترونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد ، 2021.
- 9- خرياش، جميلة، الشيك الالكتروني أداة وفاء عن بعد في التجارة الالكترونية، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، 2018.
- 10- مجاهدي إبراهيم، الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 3، الجزائر.
- 11- مهدي كمال، باخويا دريس، دور الوسائط الالكترونية في انتشار جرائم تبييض الأموال وآليات مكافحتها، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2018.

رابعاً: أشغال الملتقيات

- 1- عبد الله ليندة، تبييض الأموال عن طريق الاعتماد المستندي الالكتروني، مداخلة منشورة ضمن كتاب أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر، الجرائم الالكترونية، طرابلس، لبنان، 2017.